أكد أن الكويت تمتلك نظاماً دستورياً يجب أن يُحترم

الحجرف: لا ضرائب إلا بقانون ووفق الأطر الدستورية

د. نايف الحجرف أثناء انعقاد المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية وإلى جانبه محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل (كونا)

أكد وزير المالية د.نايف الحجرف انه في حال وجود قانون ينظم الضريبة في الكويت، فسيكون حاله كحال جميع القوانين لا يقر الا بعد تقديمه لمجلس الأمة ووفق الأطر التي نص عليها الدستور الكويتي.

وأضاف الحجرف في مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركته في المنتدى الرابع للمالية العامة في الدول العربية الذي ينظمه صندوق النقد العربي وصندوق النقد العالمي في دبي، قائلا: «موضوع الضرائب هو دائما السؤال الحاضر عند لقائنا مع نظرائنا الخليجيين والعرب، حيث يسألونا في مثل هذه الاجتماعات متى يتم تطبيق الضريبة في الكويت، ولكن يجب أن أكون واضحا وصريحا لدى الإجابة عن هذا التساؤل بالقول بأن أي تطبيق لأي ضريبة في الكويت لا يمكن أن يتم الا بقانون وفق الأطر الدستورية».

صدور القانون

وأشار الى ان الكويت تمتلك نظاما دستوريا يجب أن يحترم، وان المادة 134 من الدستور تنص على انه لا ضرائب الا بقانون، وبالتالي أي ضريبة لا يمكن أن تطبق إن لم يكن هناك قانون يعطي الاطار القانوني لتطبيقها.

وتابع: «ان القانون وبموجب الدستور لا يمكن ان يصدر الا من خلال مجلس الامة، وبالتالي الاتفاقية الخليجية الموقعة في عام 2016 والتي تتناول موضوع الضرائب أرسلت لمجلس الأمة لكي تتم مناقشتها».

واكد أن أي حديث الآن عن هذا الموضوع، هو حديث غير متكامل لأن النقطة الأساسية هي صدور قانون لتنظيم الضرائب في الكويت، مشيرا إلى أن هذا الأمر تم التأكيد عليه في جميع اللقاءات التي جمعته مع نظرائه الخليجيين، لان هذه إجراءات دستورية لا يمكن أن تتجاوز وهي اجراءات يجب ان تحترم ويجب أن تتبع.

الضريبة الانتقائية

وبشأن أي نوع من أنواع الضرائب التي من الممكن أن يتم الحديث عنها، قال الحجرف إن الحكومة الكويتية قامت بإرسال الاتفاقية الخليجية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وضريبة القيمة المضافة الانتقائية إلى مجلس الأمة.

وأضاف: «نحن كحكومة استعجلنا مجلس الأمة لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية، والتي تشمل فقط التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، ونحن جاهزون لمناقشتها مع أعضاء مجلس الأمة متى ما حل دورها في جدول أعمال المجلس».

وبخصوص هذا النوع من الضريبة، قال الحجرف إن لهذه الضريبة بعدا صحيا، موضحا أن وزارة الصحة الكويتية ترصد الآثار السلبية التي تنتج عن استهلاك هذه الأصناف الثلاثة على صحة الفرد في الكويت، وبالتالي هذه الضريبة ليس هدفها تحسين إيرادات الدولة بقدر ما هي موجهة للحفاظ على الصحة العامة.

الرواتب والدعوم

ولدى سؤاله عن استحواذ الباب الاول الخاص بالرواتب وباب الدعوم بنسبة 71٪ من إجمالي مصروفات الميزانية وتفسيره للزيادة التي طرأت على هذه الابواب، قال الوزير: «بخصوص باب الرواتب فهذا حق مكتسب للموظف الكويتي، وبالتالي لا توجد هناك الكثير من الاجراءات التي من الممكن ان تتخذ لخفض مصاريف هذه الابواب، كما أن مسألة الزيادة في باب الرواتب والدعوم تتعلق بشكل مباشر بالموظف الكويتي، ونحن نعمل من خلال منظومة متكاملة من منظور البديل الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب وهذه المعالجة تستغرق بعض الوقت للوصول الى نتائجها المرجوة.

وبخصوص باب الدعوم اكد الحجرف ان هذا الباب موجود في الميزانية العامة «والدولة حريصة على توفير سبل الحياة الكريمة للمواطن الكويتي وبالتالي نستطيع ان نقول ان الباب الاول وباب الدعوم من البنود التي لا يوجد فيها الكثير من التغيير المتعلق بترشيد الميزانية العامة».

وتابع: «بالرغم من ذلك فان الكويت استطاعت ان تحافظ على نسبة ايجابية في الانفاق الرأسمالي، واستطعنا ان نحافظ على نفس القدر من الانفاق المسجل بالعام الماضي، واعتقد ان الانفاق الرأس مالي هو الانفاق الذي يكون ذا قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، ويجب ان نحافظ على نسبة ايجابية في هذا الصدد».

الاصلاحات المالية

وأضاف الحجرف ان الكويت مؤمنة بأن الاصلاحات المالية والاقتصادية يجب ان تلبي احتياجات الدولة وتحافظ على ديمومة مواردها واستدامتها، مشيرا إلى انه تم خلال المنتدى الرابع للمالية العامة للدول العربية الاستماع لتجارب الدول الشقيقة الخليجية والعربية وهي تجارب من الممكن ان نستفيد منها.

واضاف ان هناك تحديات مشتركة للدول العربية اهمها المحافظة على نمو ايجابي في الاقتصاد وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد والحرص على ضبط المصروفات والانفاق الحكومي.

واشار إلى ان مديرة الصندوق الدولي كريستين لاغارد سلطت في كلمتها التي القتها امام المنتدى الضوء على هذه التحديات، مضيفا ان الكويت تبذل جهودا كبيرة، من خلال برنامج الاستدامة المالية الذي تتبناه الحكومة لضبط الانفاق وضبط المصروفات وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، حيث تستحوذ هذه المواضيع على اهتمام حكومي كبير.

ترشيد المصروفات

وأوضح ان الحكومة قامت بالإعلان عن ميزانيتها (2020/2019) الشهر الماضي، وتم فيها تخفيض المصروفات الحكومية بنسبة 26٪ تقريبا، حيث كانت تقديرات الجهات الحكومية تبلغ 30,5 مليار دينار، واستطعنا ان نخفضها الى 22,5 مليار دينار، وهذا التخفيض جاء بسبب وجود سياسات تقوم بها وزارة المالية لضبط الانفاق الحكومي.

واكد ان هذا الانخفاض وقدره 8 مليارات دينار يؤكد جدية وزارة المالية في تخفيض المصروفات، مشددا على ضرورة ان تكون هناك تقديرات مدروسة لميزانية الجهات الحكومية المختلفة فيما أشاد بنفس الوقت بالتعاون المثمر مع كافة تلك الجهات لتطبيق الاصلاحات المالية التي ترجوها الدولة.

أي حديث الآن عن الضرائب غير متكامل.. فالأساس صدور القانون

استعجلنا مجلس الأمة لمناقشة الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة الانتقائية

جاهزون لمناقشة الضريبة مع أعضاء مجلس الأمة عندما يحين دورها بجدول الأعمال

الضرائب على التبغ ومشروبات الطاقة والغازية لها بعد صحي.. وليس تحسين الإيرادات

زيادة الرواتب في الميزانية الجديدة حق مكتسب للموظف الكويتي

نعمل من خلال البديل الإستراتيجي لمعالجة الاختلالات في باب الرواتب.. ولكن الأمر يحتاج لوقت

«المالية» جادة في ترشيد النفقات.. والدليل انخفاض المصروفات بالميزانية الجديدة 26٪

بهدف الارتقاء بمختلف التعاملات وتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية

«أسواق المال» تطلق نظام الإفصاح الإلكتروني «XBRL»

باهي أحمد

قال رئيس قطاع الأسواق رئيس اللجنة التوجيهية مثنى الصالح إن نظام الافصاح الالكتروني الجديد «XBRL» سيساهم في الارتقاء بمختلف التعاملات ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية وتعزيز مستويات الافصاح والشفافية في سوق المال.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس بمقر هيئة أسواق المال لتدشين نظام الافصاح الالكتروني الجديد «XBRL» نظام إفصاح «iFSAH».

وأضاف الصالح أن النظام الجديد سيطبق على الجهات المعنية وتتمثل في الأشخاص المرخص لهم، صناديق الاستثمار، الشركات المدرجة، الأفراد والمؤسسات المتعاملين في سوق المال، مراقبي الحسابات، الجهات الرقابية الأخرى، وشركة البورصة، موضحا أن تفاصيل بيانات ومتطلبات الافصاح المحددة في النظام تتضمنها بوابة إفصاح خاصة بالبيانات المالية، بوابة افصاح خاصة بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، بوابة افصاح خاصة بالجمعيات العمومية، بوابة افصاح خاصة بمتطلبات الحوكمة، بوابة افصاح خاصة بإفصاحات السوق. وأشار إلى أن المرحلة التأهيلية تنقسم بدورها إلى عدة مراحل، تبدأ بعملية إطلاق بوابة الإفصاح الخاصة بـ «البيانات المالية» وكذلك بوابة الإفصاح الخاصة بـ «متطلبات مكافحة غسيل الأموال» كمرحلة أولى تمتد حتى آخر سبتمبر من العام الحالي، حيث ستكون الأطراف المعنية مطالبة بتقديم متطلبات الإفصاح الخاصة بتلك البوابات للسنة المالية المنتهية في العام الماضي، حيث سيتم إطلاق بوابات الإفصاح الأخرى فور استكمال عمليات الربط مع البورصة والجهات الرقابية الأخرى، وتهدف هذه المرحلة إلى تعريف المعنيين بخصائص هذا النظام ومزاياه وآليات التعامل معه، إذ سيتاح لهم في هذه المرحلة وخلال فترة زمنية محددة، التقدم بالإفصاحات والتقارير المطلوبة من خلال هذا النظام الجديد عبر بواباته المحددة «بصورة تجريبية»، إضافة إلى استمرارهم بتقديم الإفصاحات والتقارير ذاتها وفقا للطرق التقليدية المعمول بها قبل تطبيق هذا النظام، الأمر الذي يمثل فرصة لهم لامتلاكهم مقومات التعامل مع هذا النظام ويمكن في الوقت ذاته من إجراء المزيد من الاختبارات العملية لتجاوز أية عقبات قد ترافق عملية تطبيقه سواء كانت فنية أو تقنية. أما مرحلة التطبيق الإلزامي، فستشهد إيقاف العمل بطرق الإفصاح التقليدية المعمول بها قبل تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL (إفصاح iFSAH) ليبقى هذا النظام الآلية الوحيدة المتاحة لكل الجهات المعنية بالإفصاح للتقدم بإفصاحاتها وتقاريرها إلى الهيئة وذلك اعتبارا من تاريخ دخول هذه المرحلة حيز التنفيذ. بدوره، أكد مدير دائرة الرقابة على الشركات المدرجة رئيس فريق عمل المشروع عبدالله التركيت أن النظام الجديد يعتمد لغة معيارية رقمية مرنة «قابلة للتوسع» تم تطويرها خصيصا لدعم الإفصاح وتبادل المعلومات بين جهات وأطراف النشاط الاقتصادي ومختلف مستخدمي البيانات والمعلومات «المالية وغير المالية»، أما المعيارية الخاصة بتلك اللغة فترجع للاتفاق العالمي حول مفاهيمها ومصطلحاتها تحت مظلة منظمة الـ XBRL العالمية، وهي منظمة دولية غير ربحية معنية بوضع المعايير الخاصة بلغة الـ XBRL، وتعمل على إعداد وإصدار التصنيفات والمحددات الخاصة بتلك اللغة، هذا فضلا عن تطويرها بهدف الارتقاء وتحسين عملية الإفصاح في الأسواق المالية. وأضاف أنه سيتم عمل ورش تدريبية بدءا من الأسبوع المقبل للجهات المختلفة لتعريفها بالنظام الجديد للإفصاح، خاصة وأنه يعد تبسيطا في إجراءات بيئة الأعمال المحلية وتعزيزا للجهود الرقابية في القطاع المالي على وجه العموم، حيث ستقتصر آلية الإفصاح وفقا لهذا النظام على قيام الجهة المعنية بالإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها مرة واحدة فقط، وبشكل موحد لمفاهيم وعناصر إفصاح موضع اتفاق، ليقوم النظام بالتحقق من صحتها واعتمادها من الأطراف المعنية ومن ثم حفظها في قاعدة بيانات مركزية، وتوفيرها ومشاركتها مع جميع الجهات الرقابية الأخرى التي تتعامل مع النظام وفقا للصلاحيات والتصاريح الممنوحة.

مثنى الصالح وعبدالله التركيت خلال المؤتمر الصحافي

الصالح: التطبيق الإلزامي بعد نهاية سبتمبر المقبل ويشمل الجهات المعتمدة

التركيت: ورش تدريبية بدءاً من الأسبوع المقبل للتعريف بالنظام الجديد

كرّمت 9 مشاريع من الكويت و5 من الخليج من إجمالي 147 مشروعاً

«الكويتية للاستثمار» تتوج 14 مشروعاً في «ميكرفير الكويت» 2019

طلال الرشدان

لقطة للمكرمين خلال ختام معرض الصناع العالمي

طارق عرابي

اختتمت الشركة الكويتية للاستثمار مساء أمس الاول، فعاليات النسخة الثالثة من معرض الصناع العالمي «ميكرفير- الكويت 2019» الذي تنظمه تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، بالإعلان عن 14 مشروعا فائزا من إجمالي 147 من المشاريع المشاركة في المعرض بجوائز بلغ مجموعها 30 ألف دولار، بينها 9 مشاريع من الكويت و5 من دول مجلس التعاون الخليجي.

وبهذه المناسبة أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، أن نجاح تنظيم المعرض للسنة الثالثة على التوالي يعود إلى الرعاية الكريمة لسمو أمير البلاد والتي تجسد نظرته المستقبلية للكويت من خلال رؤية كويت جديدة 2035، وهو ما تم ترجمتها بوجود 600 شاب وشابة يملكون 147 مشروعا شاركوا في النسخة الراهنة والتي عرضوا خلالها كل ما يملكون من صناعات أو حرف أو اختراعات.

وبين أن المعرض ضم عددا من الدول المشاركة إلى جانب الكويت من بينها كافة دول مجلس التعاون وعددا من الدول العربية، مشيرا إلى أن معرض ميكرفير ينتشر في أكثر من 44 دولة على مستوى العالم.

وأشار إلى أهمية ميكرفير لدى دوائر صنع القرار الأميركي، إذ ان الرئيس السابق باراك أوباما استضاف المعرض داخل البيت الأبيض ليقام على مدى يومين كاملين، نظرا لأهميته وانطلاقا من أن هؤلاء الصناع نواة أي مجتمع اقتصادي وتعليمي مستقبلا. وأوضح السبيعي أن هدف الشركة الكويتية للاستثمار الرئيسي من إقامة المعرض يتمثل في دعم الشباب والشابات، وإظهار إبداعاتهم وخبراتهم وقدراتهم التي ما كان لها أن تظهر إلا بوجود معرض ميكرفير الكويت. وأفاد بأن الشركة رصدت 9 جوائز لـ 3 فئات من المشاريع المشاركة هذا العام، الثقافية – التراثية، والتعليمية، والتكنولوجية، الثلاث الأولى 1000 دينار، والثاني 750 والثالث 500 دينار، لكن الجائزة الحقيقية لهؤلاء هي مشاركتهم في ميكرفير وعرض أفكارهم ومنتجاتهم، لأكثر من 600 فرد جرى اختيار الأفضل منهم، مؤكدا تبني كثير من المشروعات والأفكار المعروضة بالتعاون مع الجهات الراعية لتترجم على أرض الواقع.

بدوره أكد مدير أول مكتب العلاقات العامة والإعلام رئيس اللجنة المنظمة للمعرض طلال الرشدان، أن النسخة الثالثة لمعرض الصناع حققت نجاحا كبيرا على مستوى منطقة الشرق الأوسط وليس الكويت.

وأضاف أن استراتيجية «الكويتية للاستثمار» تهدف إلى الدعم والاستثمار في الشباب، لافتا إلى أن النسخة الأولى للمعرض والتي أقيمت عام 2017 شهدت مشاركة 50 تجربة، والثانية 70، أما النسخة الحالية فقد بلغت أعداد المشاريع المشاركة نحو 147 مشاركا بينهم نحو 25 من دول الخليج، بالإضافة إلى بعض الدول العربية مثل مصر والسودان والأردن وسورية وأميركا والصين وإيطاليا وفرنسا.

ووعد الرشدان بالتوسع في إقامة ميكرفير الكويت مستقبلا، موضحا أن الشركة لا تطمح إلى تحقيق أية عوائد من وراء تنظيمها للمعرض سوى تسويق أفكار الشباب ومساعدتهم في خروج مشاريعهم إلى النور. وأفاد الرشدان بأن «الكويتية للاستثمار» تخطط من الآن للدورة الرابعة للمعرض للوصول بعدد 200 مشروع، وهو ما يستلزم البدء في جولات للدول العربية، علاوة على زيادة عدد أيام المعرض في النسخة المقبلة 2020 إلى أسبوع كامل بدلا من خمسة أيام.

المشاريع الفائزة

1 – الجدول الدوري الذكي
2 – تطبيق المدرسة الذكية
3 – فن الايبرو
4 – المدينة الفاضلة للفنون Utopia Arts
5 – فنون ريم النوري
6 – مشروع لايف أو بوي
7 – مشروع للتلوين الفني
8 – روبوت لتقديم الخدمات ومساعدة الإنسان
9 – مشروع يدا بيد

السبيعي: رعاية سمو الأمير لمعرض «الصناع» ترجمة لرؤيته السامية «كويت جديدة 2035»

الرشدان: نخطط للنسخة الرابعة بأفكار جديدة وزيادة نسب المشاركة من خارج الكويت